

الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003[∇]

Political repercussions of the phenomenon of international money laundering in Iraq After 2003

Ass.pro.Dr . Ibrahim Harbi Ibrahim

أ.م.د. إبراهيم حربي إبراهيم (*)

الملخص:

أصبحت عمليات غسيل الأموال من أكثر الجرائم انتشاراً وسرية وتنظيماً في جميع أنحاء العالم ومبعث قلق للمسؤولين في إطار مكافحتها للفساد بشكل عام ، كونها ترتبط بأنشطة غير شرعية تحقق عوائد مالية ضخمة تؤدي إلى مشاكل مباشرة على الجوانب السياسية والإقتصادية والاجتماعية وتفقد الدولة سيطرتها على "السياسة" العامة للبلد، لأنها تساهم في تعزيز حالة اختلال التوازن والاستقرار للبلد واللذان يعتبران الركيزة الأساس لتحقيق الرفاهية والتنمية والتطور لاي مجتمع الأمر والذي يؤثر سلباً على المصلحة العامة للدولة من الناحية السياسية لما تسببه من "تهديد للاستقرار السياسي" الذي يؤدي إلى "نشر الفساد السياسي" من خلال الاستعانة بغسيل الأموال ونشره ضمن "القطاع الحكومي" في الدول هذا بالإضافة إلى "الإضرار بالمصلحة العامة من الناحية الاجتماعية"، ولخطورة هذه المشكلة تسعى الدولة العراقية إلى مكافحة غسيل الأموال بكل الطرق والوسائل المتاحة والممكنة لحماية المصلحة العامة للدولة .

الكلمات المفتاحية : الانعكاسات السياسية . مفهوم غسيل الأموال .

Abstract:

Money Laundering Has Become One Of The Most Widespread, Secretive, And Organized Crimes Worldwide, Causing Concern For Officials In Combating Corruption In General. It Is Linked To Illicit Activities That Generate Significant Financial Returns, Leading To Direct Problems On Political, Economic, And Social Aspects. Money Laundering Undermines The State's Control Over Public Policy, Contributing To A Disruption Of The Balance And Stability Of The Country, Which Are Fundamental Pillars For Achieving Prosperity, Development, And Progress In Any Society. This Negatively Impacts The Public

تاريخ النشر: 2024/3/31

تاريخ القبول: 2024/2/11

تاريخ التقديم: 2024/1/15

(*) - معهد تكنولوجيا / بغداد - الجامعة التقنية الوسطى ، lbraheemharbi@yahoo.com

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0

International | Creative Common : "

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Interest Of The State Politically, As It Poses A Threat To Political Stability, Leading To The Spread Of Political Corruption Through The Use Of Money Laundering Within The Gove.

Keywords: Political repercussions , The concept of money laundering .

المقدمة :

يمكن القول إنه منذ السنوات القليلة الماضية احتلت جريمة غسل الأموال وطرق "مكافحتها" الموقع الأبرز في الأجندة السياسية العالمية خاصة بعد أن اتضحت صلتها الوثيقة بتمويل عمليات الإرهاب الدولي وما لها من عظيم الأثر على الأضرار بالمصالح العامة للدولة التي تسعى الحكومات للحفاظ عليها. وقد ارتبطت عمليات غسل الأموال بممارسة أنشطة غير مشروعة سواء من الناحية القانونية أو الاقتصادية، كتجارة المخدرات والسلاح والرقيق الأبيض والأعضاء البشرية وغيرها من الجرائم . وفي العراق وبسبب غياب الاستقرار الأمني والسياسي وانتشار عمليات الفساد الإداري والمالي بشكل كبير فقد شكل غسل الأموال فرصة كبيرة للمتنفذين والفاستين لتحويل أموالهم التي حصلوا عليها بطرق غير شرعية الى أموال شرعية وقانونية، هذا بالإضافة الى ان العراق يفقد الى الاحصائيات والبيانات الخاصة بعمليات غسل الأموال ومقدارها .

أهمية البحث : كونها تسلط الضوء على تحليل واقع الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسل الاموال في العراق بعد عام 2003 حيث شهدت معدلاتها ارتفاعاً ملحوظاً في المجتمع العراقي خصوصاً بعد فترة الحرب العدوانية عام (2003) وتزامن انتشارها مع ضعف وتلكؤ الأجهزة الأمنية وازدياد معدلاتها خلال السنوات الأخيرة، وهذا مما ترك الباب مفتوحاً أمام الكثير من عناصر القرار السياسي لكي تمارس عمليات غسل الاموال في العراق بحرية شبه مطلقة وفي ضوء الأخطار التي نجمت عن انتشار هذه الجريمة في مجتمعنا العراقي "وما خلقتة من آثار سلبية على أفراد المجتمع ومؤسساته البنوية"، ان خلق مشكلة اجتماعية تستحق الكشف عن مسبباتها وآثارها المختلفة من خلال البحث العلمي، اذ يمكن أن تسفر عنه هذه الدراسة عن نتائج، وما تنتهي إليه من توصيات وما تتضمنه من حقائق وآراء ومعلومات، تؤدي إلى إمكانية وضع هذه الجريمة تحت السيطرة، بحيث يمكن مواجهتها بفاعلية.

هدف البحث : تحديد وسائل الحد من هذه الظاهرة وتقليل اثارها السلبية على الصعيد السياسي ووضع بعض التوصيات التي من شأنها تقليص هذه الظاهرة ومحاولة الحد منها من خلال .

1. التعرف على مشكلة غسل الاموال في العراق لما له من آثار سلبية على مستوى الاستقرار السياسي للبلد.
2. توجيه النظر للباحثين والدارسين بضرورة البحث والتوصل الى وسائل تؤدي الى القضاء على تلك الظاهرة.
3. المساهمة في الحد من ظواهر الارهاب "والفساد الإداري والمالي" من خلال مكافحة القضاء على الانعكاسات "السياسية لظاهرة غسل الاموال" وبذل العناية اللازمة من قبل صناع القرار السياسي للحد من تلك الظاهرة.
4. الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي قد تكون مفيدة للمهتمين بالموضوع.

اشكالية البحث : على الرغم من محاولات الادارة السياسية لمكافحة ظاهرة غسل الاموال في العراق إلا انها في تزايد مستمر . وتتفرع عن هذه الاشكالية تساؤلات عديدة :

- ما هي أبرز «الانعكاسات السياسية لظاهرة غسل الاموال في العراق بعد عام 2003» ؟
- ما هي جوانب القصور في مكافحة تلك الظاهرة التي اتبعتها الحكومة ؟
- ما هي التوصيات المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة ؟

فرضية البحث : تعد عملية غسل الاموال من الجرائم السياسية والتي لها تأثيرات سلبية على أساس وجود المجتمع وبنية الدولة والتي تهدد امن وسيادة البلد وذلك لارتباطها بأنشطة مالية غير مشروعة وتعاملات خارج حدود القانون ويعد العراق من الدول المرشحة بان تكون مركز لعمليات غسل الاموال الدولية .

الاطار المنهجي للبحث : اعتمد الباحث على الجانب النظري اذ يتضمن جمع المعلومات لإغناء الدراسة بالمعلومات المطلوبة والمنهج التحليلي بغية تحليل وتحديد الاهمية حيث تم الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث ، لإيضاح وتفصيل موضوع البحث فسيتم تناوله في اولا: مدخل مفاهيمي لظاهرة غسل الأموال :1- "تعريف غسل الأموال في اللغة والاصطلاح"

2- مدخل مفاهيمي لظاهرة "غسل الأموال" ، وثانيا : اهم العوامل المساعدة لاتساع ظاهرة غسل الاموال في العراق ، وثالثا: «الانعكاسات السياسية لظاهرة غسل الاموال" ورابعا اهم الاليات" لمكافحة غسل الاموال في العراق" ، ومن ثمة الاستنتاجات والتوصيات.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0

International | Creative Common : "

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

أولاً : مدخل مفاهيمي لظاهرة غسل الأموال:

1- تعريف غسل الأموال في اللغة والاصطلاح :

❖ المعنى اللغوي لكلمة غسل : "غَسَلَ الشَّيْءَ يَغْسِلُهُ غَسْلًا وَغُسْلًا" ، وقيل : الغَسْلُ المصدر من غسلت ... وشيء مغسول وغسيل ، والجمع "غَسَلَى وَغُسَلَاءُ" ، كما قالوا "قتلى وقتلاء" ، وكلمة غسل تدل على "تطهير الشيء المتسخ وتفتيته بالماء ونحوه"⁽¹⁾.

❖ المعنى اللغوي لكلمة مال : معروف ما مَلَكَتَهُ من جميع الأشياء ، والجمع أموال ، وأكثر ما يُطلق المال عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم، ويقال تمول فلان مالاً إذا اتَّخَذَ قينة "ابن ، "فالمال في اللغة : كل ما "يملكه الفرد أو تملكه الجماعة"⁽²⁾ .

❖ وفي الاصطلاح غسل الاموال باعتباره ظاهرة اجرامية حديثة، لم يعرف تحديداً، فتشير بعض الدراسات الى أن استخدام هذا المصطلح بدأ كمصطلح وكظاهرة اجرامية في الولايات المتحدة الأمريكية في المدة بين عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٣٠ عندما استخدمه رجال الأمن "للدلالة على ما تقوم به "عصابات المافيا" من شراء للمشروعات والمحال التجارية بأموال غير مشروعة أموال قذرة (Dirty Money) " ومن ثم خطها برؤوس أموال وأرباح من تلك المشروعات لإخفاء مصدرها عن أعين السلطات القانونية"، وعاد هذا المصطلح للظهور بشكل واسع اعلامياً في أثناء ما عرف بفضيحة "ووترجيت" عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة⁽³⁾ .

2- مدخل مفاهيمي لظاهرة غسل الأموال:

خلال الحرب العالمية الثانية للفترة (1939 - 1945) قامت الحكومة الامريكية وعن طريق وزارة الخزانة الامريكية بعملية "الموطن الامن" حيث متابعة الاموال التي يتم غسلها من قبل "المصارف السويسرية" لصالح النظام "النازي الالمانى"، إذ تم استرجاع الاموال المنهوبة إلى أصحابها الشرعيين⁽⁴⁾. ولا تعتبر ظاهرة غسل الأموال ظاهرة جديدة، بل هي قديمة قدم الحاجة إلى إخفاء الثروات المتحصلة من

(1) - محمد عبدالكريم المومني واخرون ، "غسيل الاموال وآثاره الاقتصادية وسبل العلاج في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي" ، جامعة تكريت - كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية / المجلد - 4 / العدد - 44 / 2017 ص 26.

(2) - المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(3) - عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسل الاموال: أسبابها وآثارها ، جامعة تكريت ، مجلة آداب الفراهيدي | المجلد (١٥) العدد (٥٢) | كانون الثاني 2023 ص 399.

(4) - زينب شلال عكار واخرون ، "شخيص ظاهرة غسل الاموال في العراق دراسة تحليلية لسنتي" (2017 و 2018) . مجلة كلية الادارة والاقتصاد/ دراسات ادارية ، المجلد 15، العدد 30، تشرين الاول 2021، ص 180.

أنشطة غير مشروعة. ويرجع تعبير "غسيل الأموال" إلى العقد الثاني من القرن الماضي، حيث لجأت "عصابات المافيا" إلى "حيلة جديدة للهروب من عيون الأمن عن طريق إنشاء "غسلات الغسيل الملابس"، وكانت هذه الغسلات تعمل بالفئات المالية الصغيرة المتحصلة من هذا الغسيل. وفي آخر اليوم "كانوا يضيفون أرباح المغسلة جزءا من تجارة المخدرات لتتم بذلك تنظيفها، دون ان يرتاب أحد في أمر المبالغ الكبيرة التي كانوا يجمعونها" (1).

وفي ظل التطور التاريخي لغسيل الاموال فقد اختلف الباحثون والمتخصصون في تفسير غسيل الاموال اذ لا يوجد اتفاق عام بين الدول حول مفهوم غسيل الأموال ، ويرجع اول تعريف لهذه الجريمة في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمبرمة بفيينا عام 1833، قد نصت الاتفاقية على ثلاث صور لغسيل الاموال في ان "تحويل الاموال او نقلها مع العلم بانها مستمدة من جرائم المخدرات واخفاء او تمويه حقيقة الاموال او مصدرها، واكتساب او حيازة او استخدام الاموال مع العلم وقت تسليمها بانها مستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الاخرى (2) .

وقد عرف غسيل الاموال بتلك العملية التي يتم بمقتضاها، إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، والأنشطة غير المشروعة مثل "تجارة المخدرات، الفساد، القمار، الدعارة الاختلاس تجارة السلاح المحظورة على الأفراد، تقاضي الرشاوي التهريب"، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات "التحويلات المالية والنقدية"، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذا المشروع ومن ثمة انفاقها واستثمارها في اغراض مشروعة (3) .

وعرف كذلك بانه جزء من نشاط اجرامي يدر عائداً مالياً عالياً ويهدف غسيل الاموال الى اخفاء مصادر الاموال واستخدامها ضمن أنشطة مشروعة تخدم المجتمع في جزء منها (4) .

(1) - عبدالله عزت بركات، "ظاهرة غسل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، المجلد (3)، العدد (4)، 5 / 6 / 2006، ص 219.

(2) - فيصل غازي فيصل و م.م. وضاح عايد عبد ، الاثار الاقتصادية لجريمة غسل الاموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها ، جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ المجلد (16) العدد (خاص) ج 2 (المؤتمر العلمي الرابع: الاقتصاد الخفي وإدارة الالتزامات)، 2020، ص 348 .

(3) -عبدالله عزت بركات، ظاهرة غسل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مصدر سبق ذكره، ص 217 .

(4) -زينب شلال عكار واخرون ، تشخيص ظاهرة غسل الاموال في العراق دراسة تحليلية لسنتي (2017 و 2018).مصدر سبق ذكره ص 181.

ثانيا : اهم العوامل المساعدة لاتساع ظاهرة غسل الاموال في العراق :

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت في نمو هذه الظاهرة واتساعها وبالامكان تصنيف تلك

العوامل الى ما ياتي (1) .

1. الخطف والإرهاب :

بعد التقلبات السياسية التي شهدتها العراق بعد عام (2003) وخصوصاً بعد دخول قوات الاحتلال الامريكى إلى العراق. فقد ساهمت هذه القوات المحتلة بشكل كبير في كسر آليات الضبط الرسمي أو التشجيع على ذلك، من خلال قيامها بإلغاء وزارة الداخلية العراقية ووزارة الدفاع وجهاز الامن والمخابرات والمؤسسات القانونية (2) . تبين لدى كثير من المجرمين ان عمليات الخطف بمختلف انواعها، اصبحت من اهم الوسائل التي تعتمد عليها التنظيمات الارهابية المسلحة لتوفير الاموال التي تضمن استمرار عملها، حيث تستخدم بعض هذه التنظيمات ومنها تنظيم داعش الإرهابي وتنظيم القاعدة، عمليات خطف الرهائن كوسيلة ضغط ومصدر للتمويل بالإضافة إلى استغلال عمليات الخطف والإعدام كوسيلة للدعاية ونشر الرعب والإرهاب. للحصول على فدية مالية، إن الجماعات الإرهابية حصلت على فدية مالية تقدر بنحو 120 مليون دولار ما بين 2004 و2012. ، وأنه في السنوات الأخيرة جعلت القاعدة والمجموعات الارهابية المنبثقة عنها من عمليات الخطف الأسلوب الجوهري في الحصول على الإيرادات (3) . وشهدت عمليات الخطف في العراق تراجعاً بنسبة كبيرة مقارنة عما كانت عليه قبل سنوات حين كانت البلاد تعيش في حالة فوضى أمنية. ورغم الإجراءات الأمنية التي تنفذها القوات الحكومية العراقية، تشهد بغداد أعمال عنف يومية، بينها حوادث اختطاف بين الحين والآخر، وخطف عشرات الأجانب في العراق خلال السنوات الماضية، من بينهم 20 قطريا في أواخر العام 2015 وأطلق سراحهم في نيسان/أبريل 2016. غالبا ما تستهدف مدنيين بهدف الحصول على فدية (4) .

(1) - فلاح خلف الربيعي، ظاهرة غسل الأموال وسبل التصدي لها في العراق الحوار المتمدن، العدد 2246 نشر بتاريخ 9 / 4 / 2008 على الموقع الالكتروني شوهد بتاريخ 20 / 1 / 2024 ، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=130729> :

(2) - رباح مجيد محمد الهيتي، الاثار الاجتماعية لانهايار سلطة الدولة في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع - جامعة بغداد، 2005، ص 160 - 159.

(3) - عبد الامير رويح ، خطف الرهائن .. ارهاب بديل من اجل البقاء، سياسة هنف وارهاب ، نشر بتاريخ 2 / 5 / 2016 على الموقع الالكتروني شبكة النبا شوهد بتاريخ 2 / 2 / 2024 ، <https://mail.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/6194> :

(4) - بيروت - (أ ف ب) ، خطف ثلاثة لبنانيين بينهم رجل أعمال في العراق، نشر بتاريخ 25 / 10 / 2017 على الموقع الالكتروني مصراوي ، شوهد بتاريخ 2 / 2 / 2024 ، https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2017/10/25/1178942 :

2. **الاتجار بالبشر:** ان تقدير إيرادات جرائم الاتجار بالبشر بمبلغ 150 مليار دولار أمريكي يضعها في المرتبة الثالثة أو الرابعة قائمة الأنشطة الإجرامية (من حيث الإيرادات) (5) . أن هذه الظاهرة موجودة، وتهدد المجتمع العراقي، خصوصاً المعوقين والأطفال والفتيات، ومعدلات الاتجار بالبشر في ارتفاع مستمر من جراء كثرة العصابات التي تمارس هذه الجريمة، ورغم أن السلطات الأمنية تلاحقهم، وتعتقل الكثير من العصابات، وأكدت منظمة "المصير" العراقية، توثيقها "ارتفاعاً صادماً" في أعداد جرائم الاتجار بالبشر التي يقع ضحيتها النساء والأطفال، معتبرة أن الأسباب المباشرة ترجع إلى زيادة نسب الفقر والبطالة، وتساعد قوة عصابات الجريمة المنظمة، وزيادة عمليات بيع الأعضاء عالمياً، فضلاً عن تفشي الاستغلال الجنسي والتسول والإكراه على العمل (1) .

3. **تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية الأخرى:** تشكل المخدرات تحدياً لسلطة الدولة وللمؤسسات المسؤولة عن أمن المواطنين وسلامتهم للقدرات المالية التي تمتلكها الجماعات الإجرامية والارهابية" التي تستخدم بالضغط على صناع القرار وتصبح تلك الجماعات متحكمة بالقرار السياسي الذي يضعف السلطة الرسمية للدولة ويحدث الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات السياسية عن طريق المكاسب المالية العالية التي يحققها تجار المخدرات والتي يستخدم جزءاً منها لتقديم "الرشوة" للمسؤولين الحكوميين" (2) ، "فيتمكن تجار المخدرات من تحدي الدولة لما يمتلكونه من الثروة والقوة، واستخدامها في تمويل العصابات الإجرامية والجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية لزعزعة استقرار المجتمع، واتسعت الآثار السياسية للمخدرات فاتخذت شكل الحرب لامتلاك عصابات المخدرات جيوشاً مدربة ومسلحة بأحدث الأسلحة لحماية نفسها وتأمين تجارتها، من أجل حصولها على التمويل الكافي واللازم لشراء الأسلحة وتجنيد الأفراد المدمنين واستخدامهم كجواسيس وعملاء لها، وتمويل الحملات الإرهابية، مما يشكل خطراً على أمن الدولة، إذ تمثل أرباح المخدرات غير المشروعة مصدراً رئيساً لتمويل الجماعات الإرهابية المحلية والدولية" (3) ، وبدأت معضلة "انتشار ظاهرة تجارة المخدرات في العراق" بالتفاقم بعد "الغزو الأمريكي عام 2003"، إذ ساهم الانفلات

(1) - مينا فاتف ، غسل الأموال الناتج عن جرمي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين ، مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ،المنامة - مملكة البحرين ، 2021 ، ص 14 .

(2) - زيد سالم ، الاتجار بالبشر.. تفشي الجريمة في العراق رغم جهود المكافحة، نشر بتاريخ 28 / 2 / 2023 على الموقع الالكتروني العربي الجديد ، شوهد بتاريخ 3 / 2 / 2024 ، <https://www.alaraby.co.uk/society> :

(3) - ضفاف كامل كاظم ، ظاهرة المخدرات في العراق وآثرها على الأمن الوطني العراقي . مجلة القانون والعلوم السياسية ، المجلد 1-2، العدد 13، (2022) ص 14 .

(4) - المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

الأمني الذي شهده العراق بعد الغزو، فضلاً عن ضعف الجهود الرسمية من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة، في اتساع هذه التجارة ووصولها إلى حدود غير مسبوقة ففي عام 2022 أعلنت وزارة الداخلية، عن إحصائية بعدد المقبوض عليهم بتهمة المتاجرة بالمخدرات وترويجها في البلاد خلال الأشهر العشرة من السنة تم ضبط (360) كيلوغرام من المخدرات وأكثر من (14) مليون حبة مخدرة والقبض على (1380) مطلوب وارتفع العدد ليصل إلى (13680) متهما بالتجارة والترتويج والتعاطي في نفس العام من بينهم (350) حدثاً و (190) امرأة فضلاً عن ضبط (360) كيلوغرام من المواد المخدرة وأكثر من (14) مليون و (500) ألف حبة من حبوب الكبتاجون والمؤثرات العقلية. وتقنيك شبكات تجارة وترويج للمخدرات والقبض على أكثر من (1000) متهم خلال أول شهر من عام 2023 فيما أشار مراقبون إلى أن أعداد المتورطين بالمخدرات في ارتفاع مستمر بسبب الاخفاق الأمني في السيطرة على الظاهرة المتفشية في البلاد حتى باتت ظاهرة شبه يومية والتي تنخر في جسد المجتمع العراقي⁽¹⁾. حيث سبق وان تم القبض على نجل محافظ النجف (السابق لؤي الياسري)، واثنين من أصدقائه وهم في طريقهم إلى بغداد ومعهم 6 كيلوغرامات من الحشيش و 7000 حبة. وحكم عليه بالسجن 15 عاماً ولكن الرئيس العراقي (برهم صالح)، أصدر عفواً عنهم بعد تدخل رئيس الوزراء. تم إلغاء العفو بسبب الاحتجاجات العامة. وكشفت التحقيقات أن نجل محافظ النجف المتورط في هذه التهمة، هو ضابط في جهاز المخابرات العراقي، ويحمل هويات تعريفية ووثائق لتسهيل حركته صادرة عن أرفع المؤسسات الأمنية⁽²⁾، وتحظى تجارة المخدرات في العراق بغطاء حزبي أسهم في توسيع نطاقها، حيث توظف إيراداتها لدعم النفوذ السياسي، أو لتغطية نفقات السلاح والتغلب على الإجراءات الحكومية⁽³⁾.

4. التجارة غير المشروعة في "الأسلحة النارية والذخائر" : اذ تستخدم عمليات غسل الاموال في توفير الدعم المالي و تمويل شراء السلاح اللازم لحدوث الانقلابات العسكرية و السياسية على

(1) - بكر خضر الصبيحي، أمنة المخدرات نحو استراتيجيات جديدة لمكافحة المخدرات"، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2023 ، ص4.

(2) - سياسيون متورطون، تقرير يتتبع تدفق المخدرات للعراق ومحنة مواجهتها ضباط وفضات يقتلون ان تحركوا، نشر بتاريخ 17 / 3 / 2022 على الموقع الالكتروني IQ NEWS ، شوهه بتاريخ 3 / 2 / 2024 . ، <https://www.iqiraq.news/society/36035--.html>

(3) - فراس الياس، تعاطم تجارة المخدرات في العراق: الأبعاد الداخلية والخارجية ، نشر بتاريخ 25 / 3 / 2022 على الموقع الالكتروني مركز الامارات للسليسات ، شوهه بتاريخ 3 / 2 / 2024 ، <https://epc.ae/ar/details/featured/ta-azum-tijarat-almukhadirat-fi-> ، <https://bit.ly/3szOnEr>

مستوى العالم (4) وتعد هذه التجارة مصدراً من "مصادر الاموال غير المشروعة" ويتم هذا النوع من التجارة بسرية، وتقدر العوائد السنوية لهذا النوع من التجارة غير المشروعة بنحو (500) بليون دولار (5) ويُعد سوق مريدي، وهو أكبر الأسواق الشعبية في بغداد لبيع المواد المستخدمة ويقع في ضاحية مدينة الصدر شرقي العاصمة بغداد، من أكثر الأسواق العراقية التي توفر الأسلحة للمواطنين العاديين. وتتوفر فيه جميع أصناف الأسلحة الخفيفة والمتوسطة مع أعتدة متنوعة. وتجري عملية بيع وشراء الأسلحة أمام مرأى ومسمع قوات الأمن القريبة من هذه الأسواق، إلا أنها لا تتدخل منعاً لوقوع صدامات قد يسقط فيها قتلى أو جرحى أو يتم تهديد عناصر الأمن أو مقاضاتهم عشائرياً ، وأن "سوق مريدي وأسواقاً أخرى في الشعب وحي أور وبغداد الجديدة على مستوى العاصمة بغداد، توفر أنواعاً كثيرة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة. وتُساهم برفد الباعة العاديين في عموم محافظات العراق، عبر مهربين يعملون في هذا المجال منذ عام 2003، وأن معظم تجار الأسلحة في بغداد لديهم علاقات مع قيادات أمنية مهمة وسياسيين ورجال دين وشيوخ عشائر". وهناك اسلحة هي من ترسانة الجيش السابق وتجهيزات الجيش الحالي ومخلفات الحرب على تنظيم داعش أو ما يعرف بالغنائم حالياً، لكن هناك أسلحة حديثة، قسم يرد من إقليم كردستان إلى بغداد، وآخر يعتقد أنه يسرب من المخازن التابعة للدولة ضمن آفة الفساد، التي تتيح لمسؤولين استبدال السلاح الحديث بالقديم (1).

5. انتشار الفساد السياسي والإداري : "قبل البدء في غمار الانعكاسات السياسية لغسيل الاموال" لابد أن نتفق على قاعدة موضوعية "مفادها مادام هناك اموال مهربة يعني هناك فساد مؤسساتي في الدولة صاحبة تلك الاموال" ، وما يتصل بهما من جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار بالأموال العامة (2)، وأهم "وأخطر عمليات غسل الاموال تنتج عن سوء استخدام السلطة السياسية" أو

- (1) - ستار جابر خلاوي ، مسؤولية مراقب الحسابات في ظل ظاهرة غسل الاموال ، جامعة بغداد، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، مجلد 2 العدد 8 ، 2009 ، ص 135
- (2) - زينب شلال عكار واخرون ، تشخيص ظاهرة غسل الاموال في العراق دراسة تحليلية لسنتي (2017 و 2018) ، مصدر سبق ذكره ، ص 185.
- (3) - زيد سالم، "تجارة الأسلحة في العراق برعاية أمنية ومليشياوية، نشر بتاريخ 19 / 8 / 2021 على الموقع الالكتروني، العربي الجديد ، تقارير عربية ، شوهذ بتاريخ 3 / 4 / 2024 ، <https://www.alaraby.co.uk/politics/>
- (4) - اكرم غالب علي معروفاً. ناظر أمحد المنديل ، ((التأثير السلبي لعدم إعادة الاموال المهربة إلى بلدانها الاصلية على حقوق الانسان)) ، مجلة كلية الحقوق ، جامعة النهدين ، العدد (3) ، المجلد (25) (2023) ، ص62.

"This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0

International | Creative Common : "

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

الإدارية ومن مظاهر النشاط الفاسد التهرب الضريبي والقروض بلاضمانات (سرقة أموال البنوك والرشوة والترفيع من الوظائف العامة والعمولات مقابل عقود الأسلحة والسلع الرأسمالية والاستثمارية وأنشطة السوق السوداء⁽³⁾، إن نجاح الأموال غير المشروعة في الإفلات من ملاحقة السلطات الأمنية واستخدام الأموال القذرة في تصرفات نقدية وعينية يشجع الآخرين على الانزلاق في مستنقع الجريمة فيساعد على زيادة معدل الجرائم الاجتماعية كالسرقات والنصب والاحتيال وتزوير النقد⁽⁴⁾، ومن خلال الشكل رقم (1) يمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه العالمي والعربي، إذ يعتمد المؤشر في تصنيفه ومنح الدرجات لـ 180 دولة، على (13) مصدراً للمعلومة، والتي تعدها مؤسسات عالمية متخصصة وغير حكومية، حيث يتم احتساب الدرجات ما بين (0) إلى (100) درجة، وكلما اقتربت الدرجة إلى الـ 100 كانت الدولة أقل فساداً. حيث حصل العراق على (23) درجة من (100) وجاء في المركز (154) عالمياً والمرتبة (13) عربياً، وقد حقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد، ويعود ذلك إلى أن الوضع السياسي ما زال متردياً. على هذا المستوى تفتيناً وطائفيّاً فضلاً عن الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر بوجود تنظيم «داعش»⁽⁵⁾، وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير، وجاءت الإمارات في المرتبة الـ 26 عالمياً والأولى عربياً على مؤشر مكافحة الفساد، تلتها قطر في المرتبة الـ 40 عالمياً، وتذيلت الصومال وسوريا واليمن وليبيا القائمة.

(3) - ليلي عاشور الخزرجي، ظاهرة غسل الاموال رؤية اقتصادية تحليلية معاصرة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1، العدد 6، 2012، ص 235.

(4) - أحمد بن سلمان، ((جرائم غسل الاموال في ضوء الشريعة والقانون))، ط1، الرياض، (2000)، ص 126.

(5) - باسم علي خريسان، (العراق في مؤشر مدركات الفساد العالمي 2021)، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، دائرة المنظمات غير الحكومية (2022)، ص 9.

شكل (1)

ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2023



المصدر : سياسة عربية ، تصنيف الدول العربية على مؤشر مكافحة الفساد للعام 2023

(إنفوغراف)، على الموقع الإلكتروني، عربي، 21، بتاريخ، 2024/1/31 شوهدة بتاريخ

2024/2/4 : <https://arabi21.com/story/1570418>

6. تطور عمليات التجارة الإلكترونية: تتسم هذه العمليات بارتفاع حجمها إذ تصل الى عشرات المليارات سنويا، ونظرا لتعدد عمليات البيع والشراء التي تتم حول العالم فإنه يصعب التأكد من مشروعية جميع العمليات والتي تتم باستخدام الطرق الإلكترونية لتسديد المدفوعات (1) . إذ أسهمت التجارة الإلكترونية في تطوير "عمليات غسل الأموال" بفضل ما يرتبط بها من نقود الكترونية

(1) - فيصل غازي فيصل و. وضاح عايد عبد، الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الاموال في الاقتصاد العراقي وسبل معالجتها، مصدر سبق ذكره ص 352.

افتراضية اذ تختزل الكتل النقدية الكبيرة في أقراص الكترونية صغيرة يمكن نقلها من بلد إلى آخر⁽²⁾. كما أن استخدام شبكة الانترنت أدت هي الأخرى إلى توسع عمليات التحايل من خلال استخدامها من قبل عصابات غسل الأموال للاستفادة من السرعة الخاطفة للتحويلات النقدية عبر العالم، أو بين الحسابات في الدولة الواحدة، وتبين أن (25%) من الرسائل الالكترونية المرسلة بين البنوك والأشخاص لا تتضمن المعلومات التفصيلية الخاصة بهذه التحويلات، وساعد الظرف الاستثنائي الذي يمر به العراق في تصاعد العمليات الإرهابية بدعم من دول أخرى، من مصادر الاموال غير المشروعة في العراق (1) .

7. **عوامل البيئة الداخلية :** يمكن القول ان العوامل التي ادت الى ولادة ظاهرة غسل الاموال هي البيئة الداخلية التي تتسم بالاختلالات الهيكلية وضعف السياسات العامة التي تصيب الاقتصاد القومي ، والفوضى المصاحبة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بالإضافة فتح "الحدود العراقية" مع العالم بدون قيد او شرط ويساعد ذلك سهوله تداول الاموال وتحويلها الى الخارج وضعف القطاعات الإنتاجية على توفير "السلع والخدمات" وتوقف العديد من "الانشطة الاقتصادية" اما بسبب التخريب او التدمير أو المواد الأولية او انقطاع لتيار الكهرباءي. وعدم "الاستقرار السياسي والاقتصادي والانفلات الامني وعدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم للعمل بها وشيوع تجاره الممنوعات والسلع غير الخاضعة للرقابة وتزايد معدلات الجريمة بكل انواعها" (2) .

8. **عوامل البيئة الخارجية :** استغلت الكثير من القوى السياسية وأطراف دولية إقليمية معادية للعراق حالة الفوضى الامنية التي يعيشها قطرنا العراقي تحت الاحتلال الامريكي منذ عام (2003) وضعف السيطرة والرقابة الامنية على المنافذ الحدودية للعراق، فعملت على تشجيع تسلل عناصر إجرامية منظمة عبر الحدود الدولية إلى داخل العراق، لتعمل على زعزعة الامن والنظام داخل المجتمع العراقي من خلال القيام بعمليات مبرمجة تستهدف بشكل خاص العملية السياسية العراقية

(2) - عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسل الاموال: أسبابها وآثارها ، مصدر سبق ذكره ص 405 .

(1) - منظمة الشفافية الدولية ، غسل الاموال في العراق: مفاهيم واسرار ، نشر بتاريخ 5 / 2 / 2017 على الموقع الالكتروني مركز الروابط للبحوث والدراسات ، شوهه بتاريخ 3 / 2 / 2024 ، <https://rawabetcenter.com/archives/40373> :

(2) - بلاسم جميل خلف ، ظاهرتي الفساد وغسيل الاموال أسبابهما ومخاطرهما ودورها في تمويل الارهاب في العراق وسبل المعالجة. مجلة دراسات محاسبية و مالية _ المجلد السابع _ العدد 19 _ الفصل الثاني _ لسنة 2012 ، ص 35.

المؤثرة في المجتمع ، جاعلة من العراق ساحة لتصفية الحسابات الدولية⁽³⁾ ، بالإضافة الى ان سياسات الانفتاح واستمرار الاختلالات الهيكلية والعلاقات المفتوحة على الاسواق المالية العالمية هي الاساس في نمو هذه الظاهرة حيث تؤدي الاسواق العالمية قدراً من نمو ظاهرة غسل الاموال وبنسبة 25% من حجم العمليات ، وما يفعل ذلك وينمي الظاهرة هو المناخ الذي افرزته العولمة التي انشأت اسواق جديدة ليست لها موقع جغرافي ويصعب السيطرة عليها ، وتزايد حجم الجريمة الاقتصادية ، واعلان بعض الدول قبول الاموال غير المشروعة وتقديم لها تسهيلات مقابل فوائد⁽⁴⁾ .

ثالثاً : الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسل الاموال

1. **السيطرة على النظام السياسي :** "تؤدي الثروات الطائلة والدخول غير المشروعة"، ومن ثم النجاح في إخفائها وتمويه مصدرها غير المشروع في "إطار عملية غسل الأموال"، إلى جعل أصحاب هذه الدخول مصدر قوة وسيطرة ونفوذ على النظام السياسي" من خلال السيطرة على المراكز الحساسة والمرتب العليا في الدولة وذلك بفضل ما لديها من امكانيات مادية ، تؤدي الى زعزعة الأمن واستقرار المجتمع⁽¹⁾ . اذ التهمت عمليات غسل الأموال الكثير من واردات العراق المالية طيلة سنوات ما بعد 2003، لكن الفضيحة التي عُرفت باسم سرقة القرن التي أهدرت 2.5 مليار دولار بشكل غير قانوني من حساب مصرفي للحكومة العراقية وتم غسلها من خلال بنوك خاصة، تعدّ كبرى حالات الفساد عبر غسل الأموال في البلاد. اذ أعلن القضاء العراقي عن تورط 5 شركات عراقية في سرقة الأموال العامة. وأعلنت المحكمة أنها استدعت عشرات المسؤولين الحكوميين العاملين في وزارة المالية، ونوابا سابقين، بتهمة التواطؤ في هذه القضية"⁽²⁾ .

2. **ظاهرة الرشوة والفساد السياسي:** يؤدي "غسل الاموال" الى أنتشار وتغشي ظاهرة " الاقتصاد الاسود" والذي يشتمل على ترقى نخبة من الافراد الى الحكم، ويتضح فيما بعد أن وصولهم الى

(3) - خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد، 330 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص.35.

(4) - أحمد هادي سلمان و هيب توما ميخا ، الأنعكاسات المترتبة على ظاهرة غسل الاموال ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد السابع والستون ، 2007 ، ص 227 .

(1) - الشيخ حسن آقا نظري و ، أ.علي هاشم البيضاني آثار عملية غسل المال، مجلة الاجتهاد والتجديد ، مركز البحوث المعاصرة في لبنان - بيروت ، السنة العاشرة ، العددان (38-39) ، 2016. ص 324

(2) - شبكات، سرق 2.5 مليار دولار.. المتهم الأول بسرقة القرن في قبضة العدالة فيماذا يشكك العراقيون ، نشر بتاريخ 26 / 10 / 2022

على الموقع الالكتروني الجزيرة ، شوهه بتاريخ 2 / 2 / 2024 : <https://www.aljazeera.net/programs/>

الحكم جاء بدعم مادي من اصحاب الاموال غير المشروعة أن أصحاب الاموال القذرة "هم من أوصل هذه النخبة الى الحكم كما في بعض الدول المتقدمة، وهذا ما سيمتعم بالحصانة البرلمانية وتأثيرهم الكبير في كافة القرارات، "مما سيؤدي الى حدوث حالة من الازباك المحلي تجاوز سلطة القانون والحد من صلاحيات المنظمات الدولية" (3) فالانعكاسات السياسية التي ينتجها الفساد هي ذاتها تنطبق على غسل الأموال، ومن ثم فإن سمعة النظام السياسي على المستوى العالمي تعد من أكثر ما يهم الأنظمة الحاكمة"؛ إذ أصبحت الدول ترتبط علاقتها مع عدد من الأنظمة العالمية وفقاً لسمعتها السياسية، وكذلك بالنسبة للمنظمات المانحة للمساعدات ترتبط مساعدتها وفقاً للتقارير المتعلقة بالفساد في تلك الدول مما يدفعها في بعض الأحيان إلى وضع شروط معينة قد تمس سيادة تلك الدولة، ويترك "الفساد انعكاسات سلبية على النظام السياسي برمته، فالعملية الانتخابية ستأثر نتائجها مما يتيح الفرصة لوصول اشخاص فاسدين إلى سدة الحكم وانتشار سياسة تكمिम الأفواه وتشويه العملية الديمقراطية لأنه يقع على عاتق هذه المؤسسات التشريعية قرارات اقتصادية واجتماعية مصيرية ومن خلال دخول الفاسدين لهذه المؤسسات وتتخذ القرارات تبعاً للمصالح الشخصية" (4). كما ستكون هناك أزمة ثقة نتيجة قيام الفساد وتهريب الأموال المتأتية منه وتدمير الثقة القائمة بين المواطنين والدولة، وفي الوقت ذاته سيكون هناك إخفاق حكومي حتمي في الداخل وإضعاف سيادي أيضاً لهيبة الدولة في الخارج. "وكذا سيكون هنالك تأثيراً سلبياً من ناحية غياب القدوة السياسية ونقشي ظاهرة البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية، وضعف أداء "السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية والقضائية" وهي أكثر العوامل تسبباً في انتشار الفساد السياسي" (1).

3. العنف والتطرف : يمكن القول بأن الظلم الذي يمارسه النظام السياسي في بعض الدول، فضلاً عن العجز والضعف في الاداء السياسي يسهم في نشوء وولادة التنظيمات والحركات الارهابية والمتطرفة (2)، لذلك لم يقتصر التطرف على الدين فقط بل كذلك السياسة هي الاخرى قد تعرضت

(3) - أحمد هادي سلمان و لهيب توما ميخا ، الأنعكاسات المترتبة على ظاهرة غسل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص 227 .

(4) - اكرم غالب علي معروفاً. و ناظر أمحد المنديل ، ((التأثير السلبى لعدم إعادة الاموال المهربة إلى بلدانها الاصلية على حقوق الانسان)) ، مصدر سبق ذكره ص63.

(1) - المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(2) - حمياز سمير، أشكالية التدخل والسيادة في ضوء الاستراتيجية الامريكية في مجال مكافحة الارهاب الدولي - دراسة حالة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، 2014، ص86.

له ودخل إليها من خلال تحوله الى عنف وإرهاب ضد الآخرين، فانعدام الثقة بين السلطة والشعب نتيجة الفساد وضعف الاداء الحكومي، فضلا عن استغلال الحكام مناصبهم في تحقيق اهداف ورغبات شخصية على حساب الشعب، عوامل تسببت في انتشار ونشوء التطرف من اجل تغيير هذا الواقع والحصول على حقوقهم المادية والمعنوية، خاصة وإن الدول لاسيما القوية منها تستخدم ابشع وسائل العنف والترهيب لاستغلال الافراد ولا يوجد من يحاسبها على ذلك مما يولد الشعور بالحقق والنقمة في نفوس شعوبها (3). بالاضافة الى تكميم افواه وانتهاك حريات الافراد الآخرين في التعبير مما يؤدي الى دفعهم نحو العنف والتطرف من اجل تغيير واقعهم الذي يعيشونه ، ويعد القهر والحرمان من قبل الحكومات في المجتمعات أحد أهم اسباب الانعكاسات السياسية التي تولد وتؤدي الى انتاج التطرف، لان التفاوت الطبقي بين افراد المجتمع الواحد وبين الحكومة ومن يدور في فلهم، يشعر الانسان في هذه المجتمعات بأنه مهان وحقوقه مسلوبة (4) ، مما يولد النقمة والغضب والتمرد والتطرف وتنفيذ "العمليات التخريبية ضد الانظمة الحاكمة " في إطار الصراع على السلطة السياسية (5).

4. اختراق وفساد هياكل بعض الحكومات : اذ ان القائمين على عمليات غسل الأموال أصبحوا يشكلون قوة اقتصادية داخل الدولة وهذا يعني التدخل في توجيه قرارات الحكومة بما يخدم مصالحهم الشخصية وذلك عبر دعم اشخاص متنفذين في الدولة لغرض الوصول الى مركز القرار السياسي وكذلك الحال بالنسبة لحيتان الفساد بشقيه المالي والإداري (6) . والذي يشتمل على ترقى نخبة من الافراد الى الحكم، "ويتضح فيما بعد أن وصولهم الى الحكم جاء بدعم مادي من اصحاب الاموال غير المشروعة أن أصحاب الاموال القذرة هم من أوصل هذه النخبة الى الحكم كما في بعض الدول المتقدمة، وهذا ما سميتهم بالحصانة البرلمانية وتأثيرهم الكبير في كافة القرارات، مما سيؤدي الى حدوث حالة من الاربك المحلي لتجاوز سلطة القانون" (1) . وتجدر الإشارة " لعملية غسل الأموال،

(1) - زينب محمد إبراهيم ، التطرف: أنواعه وأثاره في المجتمع الاسلامي وطرق علاجه، مجلة الدراسات الاسلامية والبحوث الاكاديمية، العدد 97، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ، 2019 ص454.

(2) - كريم شاتي السراجي، ظاهرة التطرف الديني دراسة في الاسباب والاثار، مجلة كلية الفقه، العدد، 14، جامعة الكوفة ، 2011 ص251.

(3) - عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسل لالاموال: أسبابها وآثارها ، مصدر سبق ذكره ص 407 .

(4) - ربيعة عطا الله السعدي ، دور المصارف في التصدي لظاهرة غسل الاموال، وزارة المالية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية العدد الخاص بمؤتمر القطاع المصرفي - تحديات الإصلاح والتطوير ، نحو عراق أخضر لعام المجلد (1 - 7) ، 2022 ، ص486

(5) - أحمد هادي سلمان و هيب توما ميخا ، الأنكاسات المترتبة على ظاهرة غسل الاموال، مصدر سبق ذكره ، ص 227 .

وما يترتب عليها من أرباح "طائلة وثروات هائلة"، سواء أكانت "ثروات مادية أو غير مادية"، منقولة أو غير منقولة، من شأنها أن تمكن أصحابها من "اختراق وإفساد هيكله بعض الحكومات" (2).

5. **السياسة الخارجية** : تؤثر عملية غسل الأموال على السياسة الخارجية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية من خلال تحجيم علاقتها الدولية مع الدولة التي يجري فيها عمليات غسل الاموال او تخفيض تمثيلها الدبلوماسي او تنبيه رعاياها بعدم استثمار اموالهم في تلك الدولة(3).

6. **المؤسسات الدولية** : الاضرار بسمعة الدولة، وبخاصة لدى المؤسسات الماية الدولية ، اذ تتأثر الدولة المنتشر فيها غسل الاموال بعلاقتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى فسياسة الاقتراض من هذه المؤسسات المالية الدولية تخضع لمعايير ثابتة في السياسة المصرفية كما انها تسير على برامج اقتصادية محددة مع الدولة المقترضة. وان عدم التزام الدولة المقترضة بهذه المعايير والضوابط المفروضة عليها بسبب عدم وجود مناخ اقتصادي مستقر وعوامل الاصلاح فيها منعدمة مما يؤدي بذلك بنتيجتها السلبية بالاضرار بعلاقتها مع تلك المؤسسات المالية (4).

7. **تمويل "النزاعات الدينية والعرقية والطائفية"**: استغلال الاعلام الموجه في سبيل تحقيق مصالحهما الضيقة اذ يجعل اصحاب هذه الثروات مصدر قوة وسطوة وسيطرة على "النظام السياسي" والاعلامي والقضائي وتأجيج "النزاعات العشائرية والفتنة الطائفية" (5) من خلال تمويل الجماعات الارهابية من الاموال المغسولة لفرض قوتهم على المجتمع وهذا ما حدث بالعراق. (6)

8. **التأثير على "البنين السياسي لبعض المرشحين في الانتخابات البرلمانية"**: إذ يلجأ كبار "تجار المخدرات" إلى الإنفاق على "الدعم المالي" لبعض المرشحين؛ وذلك من أجل خوض «انتخابات المجالس النيابية والبلدية، فيقومون بتمويل الدعاية الانتخابية لهؤلاء النواب؛ وذلك لغرض مساعدتهم، والتأثير على المناخ الديمقراطي، والمشاركة في تزوير الانتخابات ؛ من أجل وصول بعض تجار المخدرات أو مَنْ ينوب عنهم إلى مناصب سياسية هامة بالدولة اوعضوية المجالس

(2) - د. الشيخ حسن آقا نظري و ،أ. علي هاشم البيضاني آثار عملية غسل المال، مصدر سبق ذكره ، ص 326 .

(3) - ربيعة عطا الله السعدي ، دور المصارف في التصدي لظاهرة غسل الاموال، وزارة المالية، مصدر سبق ذكره ، ص486

(4) - عبد الرزاق عبد الله سعيد ، جريمة غسل الاموال: أسبابها وآثارها ، مصدر سبق ذكره ص 407 .

(5) - المصدر نفسه ، نفس الصفحة .

(6) - هاني السبكي ، هاني عيسوي غسل الاموال ، دار الثقافة ، عمان ط1 ، 2015 ، ص 166.

"النيابية والبلدية ذات التأثير السياسي"، واستغلال "الاموال المغسولة" في تمويل الارهاب ومن ثم يكتسبون حصانة برلمانية»، ويصبحون في مأمن من المساءلة الجنائية (7).

رابعاً. اهم الاليات لمكافحة غسل الاموال في العراق:

1. تجريم ظاهرة "غسيل الاموال" في العراق:

إن إدراج "العراق بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي يمر بها حالياً ضمن الدول الجاذبة لغسيل الأموال كان من أحد الأسباب التي دعت الحكومة إلى إصدار القانون الخاص بمكافحة غسل الأموال لعام 2004 ، وفتح مكتب للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال" (1).

2. تفعيل الاجهزة الامنية والقانونية:

إتخاذ الخطوات الاساسية لاقامة حكومة شرعية ذات سيادة وطنية، هي الحجر الاساس لعودة تشكيل الاجهزة الامنية والقانونية على نحو موضوعي سليم، وتأكيد هيبته أمام أفراد المجتمع، بعيداً عن السلبات التي ارفقت أداء هذه المؤسسات خلال العهود السابقة، والعمل على تعزيز أداء الجهاز القضائي في العراق، وتدعيم استقلالية السلطة القضائية، بصورة تضمن تطبيق العدالة والقانون على الجميع والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق التقدم في مجال الصالح القانوني والمؤسساتي، ويتيح للقانون معالجة جرائم "غسيل الاموال" ومكافحة "العصابات المنظمة" التي تفلت من العقاب نتيجة انضوائها تحت إطار "المليشيات" والاحزاب الطائفية والسياسية (2).

3. التعاون وتبادل المعلومات الوطنية والدولية :

لم تعد جريمة غسل الأموال تخص دولة بعينها بل أصبحت قضية عالمية ، لان الأموال التي تنشأ عن الجريمة تتحرك عبر الدول سعياً وراء التمويه والاستثمار بعيداً عن احتمالات الضبط والمصادرة ، مستفيدة من الثغرات القائمة في التشريعات الوضعية والإجراءات القانونية المنفذة لها ، وبعد أن أدركت دول العالم خطورة جريمة غسل الأموال وبسبب الطبيعة الخاصة لهذه الجريمة من

(7) - الشيخ حسن آقا نظري و ،أ. علي هاشم البيضاني آثار عملية غسل المال، مصدر سبق ذكره ص 326.

(1) - فايز الظفيري ، مواجهة جرائم غسل الاموال ، ط1 ، الكويت ، مجلس النشر التعليمي لجنة التأليف والتعريب والنشر ، (2004) ، ص 46.

(2) - احمد عبد العزيز، مسببات تنامي جرائم الخطف وأثارها على المجتمع العراقي دراسة وصفية تحليلية، مجلة آداب الرفادين ، عدد خاص . مؤتمر كلية الاداب العلمي الرابع العدد، (4/47)، 2007، ص 122.

حيث التعقيد والتعقيد، والأضرار البالغة التي تسببها لها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بدأ التفكير في وضع سياسات تكفل مكافحتها ، من خلال التعاون وتبادل المعلومات على الصعيدين الوطني والدولي ضمن نطاق الشروط التي يفرضها القانون الداخلي وان تنظر لتلك الغاية في انشاء وحدة المعلومات استخبارية مالية تعمل كمرکز وطني لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال لجمع الدول الاطراف لضمان ونجاح اليات مكافحة غسل الاموال (3).

الخاتمة :

أصبحت عمليات غسل الأموال من أكثر الجرائم انتشاراً وسرية وتنظيماً في العراق بعد عام (2003) ومبعث قلق للمسؤولين في إطار مكافحتها للفساد بشكل عام ، كونها ترتبط بأنشطة غير شرعية تحقق عوائد مالية ضخمة تؤدي إلى مشاكل مباشرة على الجوانب السياسية وتفقده الدولة سيطرتها على السياسة العامة للبلد، لأنها تساعد في تعظيم حاله اختلال التوازن والاستقرار للبلد واللذان يعدان الركيزه الاساس لتحقيق الرفاهيه والتنمية والتطور لاي مجتمع الأمر الذي يؤثر سلباً على المصلحة العامة للدولة من الناحية السياسية لما تسببه من "تهديد للاستقرار السياسي" من خلال الانعكاسات السياسية الذي يؤدي إلى نشر "الفساد السياسي" من خلال الاستعانة بغسيل الأموال ونشره ضمن القطاع الحكومي في الدول هذا بالإضافة إلى "الإضرار بالمصلحة العامة" من الناحية الاجتماعية، وخطورة هذه المشكلة تسعى الدولة العراقية إلى مكافحة غسل الأموال وانعكاساتها السياسية بكل الطرق والوسائل المتاحة والممكنة لحماية المصلحة العامة للدولة العراقية ، وقد خلص الباحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها فيما يلي .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

1. تؤثر عملية "غسل الأموال" على السياسة الخارجية وتؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار والسلام الدولي .

(3) - محمد نوزر فردوسيو و رافد عمي طابور العطاوي ، معالجة جريمة غسل الاموال في القانون العراقي والسناد الدولي، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، المجلد 13 ، العدد 3 (2023) ، ص 1759.

2. تتسم "عمليات غسيل الاموال" بالتعقيد الشديد لغرض إخفاء مصدر تلك الاموال وغالبا ما تكون قيمة الاموال المغسولة كبيرة.
3. ان عمليات غسيل الاموال تتم بأموال متحصلة من جريمة، فهي أموال غير مشروعة تساعد على زعزعة الأمن للبلد وازدياد معدلات الجريمة .
4. جريمة غسيل الاموال جريمة دولية ولجل مكافحتها أو الحد منها لابد من تضافر جهود الاسرة الدولية والاقليمية والتعاون في تبادل المعلومات.
5. تعدد مصادر ظاهرة غسيل الاموال على جرائم منها (أعمال الجريمة المنظمة ، وتجارة المخدرات والاسلحة والاتجار بالبشر وتجارة بيع الأطفال) .
6. التوسع الكبير بتجارة المخدرات والاعضاء البشرية والارهاب مع انعدام الجانب الاخلاقي والديني .
7. غياب الإرادة السياسية هو أحد أهم الأسباب الرئيسية لمعالجة هذه الآفة، لأن غالبية الطبقة السياسية تمارس الفساد وتحمي الفاسدين. فعادة ما يكون الجناة والفاقدون الذين يمارسون عمليات "غسيل الأموال" هم من أصحاب النفوذ والقوة ويمتلكون أذرع مسلحة تقوم بتصفية أي شخص أو أي مسؤول يعترض عليهم.
8. ان توجيه جزء من غسيل الاموال لتمويل الفساد السياسي هدفه زعزعة الأمن والاستقرار السياسي في العراق ، فقد يكون نتيجة لصراعات سياسية دولية ومباراتها على الساحة العراقية ، وقد تكون ناتجة عن صراعات بين حركات سياسية قد يكون البعض منها في العملية السياسية . أو داخل الحكومة او البعض منها خارج الدولة الغرض من ذلك افشال حتى البرنامج السياسي للحكومة .
9. هناك علاقة بين تجارة المخدرات وظاهرة الارهاب العالمي وغسيل الاموال، فالمجموعات الارهابية تلجأ إلى الطرق غير المشروعة كليا لتنفيذ مخططاتها، لانه السبيل الوحيد لهم هو الاتجار بالمخدرات لبناء قوتهم في ضل الصعوبات التي تواجهها دول العالم من تأمين حدودها بالكامل ليصبحوا في الاخير خطرا الأمن القومي والدولي .

التوصيات:

1. اهمية عقد مؤتمرات وندوات تهدف الى نشر الوعي لدى المواطنين بالمراقبة والابلاغ عن تصرفات الاشخاص الذين يمارسون جرائم. تتعلق بالانشطة غير المشروعة ، ومن خلال وسائل الاعلام ايضا.

2. الاستفادة من خبرة عدد من المصارف التي تتجه نحو "مكافحة غسل الاموال" والاشتراك في المنظمات والهيئات الدولية لتبادل الخبرات ومتابعة تطورات الجريمة ومكافحتها.
3. انشاء فروع امنية ضمن اجهزة الدولة ترتبط مع البنك المركزي تعمل ضمن كادر الامن الوطني من اجل مكافحة ظاهرة "غسل الاموال" والتي تخص تجارة البشر والمخدرات والارهاب .
4. اصدار عقوبات صارمة ضد الاتجار بالبشر والمخدرات وتجار السلاح .
5. محاربة الفساد السياسي والمالي . والذي يعد الممول الرئيسي لعمليات هذه الجريمة، كونه - الفساد- يفسح المجال للحصول على الأموال غير المشروعة الوهمية. ، دون رقابية قانونية مشددة.
6. ملاحقة مجرمي غاسلي الاموال وتسليمهم الى العدالة من خلال الانتربول الدولي والقاء القبض على مرتكبيها ومعاقبتهم .
7. نظراً لأهمية الاستقرار السياسي في التأثير في الأداء السياسي للدولة ، يتعين على صانع القرار. السياسي ضرورة التعامل مع الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسل الاموال من جذورها بهدف تقليل تأثيره السلبي على المتغيرات السياسية المختلفة.
8. اتّسع نطاق جرائم غسل الأموال إلى حدود خارجة عن الأقاليم، حيث أصبحت تهدّد استقرار وسلامة الأنظمة السياسية وهياكل الحكومات، بل تهدّد كذلك الأمن والسلام الدوليين، ما يستدعي اتّخاذ تدابير مضادة ووقائية من جانب المجتمع الدولي.

References:

- 1 .Hamayaz Samir, The Problem of Intervention and Sovereignty in Light of the American Strategy in the Field of Combating International Terrorism - A Case Study of the Middle East, unpublished master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University, 2014.
- 2 .Rabah Majeed Muhammad Al-Hiti, Social Impacts of the Collapse of State Authority in Iraq, unpublished doctoral thesis, Department of Sociology - University of Baghdad, 2005.
- 3 .Ahmed bin Suleiman, Money Laundering Crimes in Light of Sharia and Law, 1st edition, Riyadh.(2000) ,

- 4 .Basem Ali Khresan, (Iraq in the Global Corruption Perceptions Index 2021), Al-Bayan Center for Studies and Planning. , Baghdad, Department of Non-Governmental Organizations .(2022)
- 5 .Bakr Khader Al-Subaihi, "Securitization of Drugs towards a New Strategy to Combat Drugs," Al-Bayan Center for Studies and Planning Publications Series, 2023.
- 6 .Khader Abbas Atwan, The Future of the Phenomenon of Political Violence in Iraq, Arab Future Magazine, Issue 330, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.
- 7 .Fayez Al-Dhafiri, Confronting Money Laundering Crimes, 1st edition, Kuwait, Educational Publishing Council, Authorship, Arabization and Publishing Committee,(2004) ,
- 8 .Mina Fatf, Money Laundering Resulting from the Crimes of Human Trafficking and Migrant Smuggling, Middle East and North Africa Financial Action Task Force, Manama - Kingdom of Bahrain, 2021,
- 9 .Hani Al-Sabki, Hani Issawi, Money Laundering, House of Culture, Amman, 1st edition, 2015.
- 10 .Ahmed Hadi Salman and Laheeb Touma Mikha, Repercussions of the Money Laundering Phenomenon, Al-Mustansiriya University, Journal of Management and Economics, Issue Sixty-Seven, 2007.
- 11 .Ahmed Abdel Aziz, the causes of the increase in kidnapping crimes and their effects on Iraqi society, a descriptive and analytical study, Al-Rafidain Arts Journal, special issue - Fourth Scientific Arts College Conference, Issue (47/4), 2007.
- 12 .Akram Ghalib Ali is known. Nazer Ahmad Al-Mandil, The negative impact of not returning smuggled funds to their countries of origin on human rights, Journal of the Faculty of Law, Al-Nahrain University, Issue (3), Volume (25.(2023) (
- 13 .Bakr Khader Al-Subaihi, "Securitization of Drugs towards a New Strategy to Combat Drugs," Al-Bayan Center for Studies and Planning Publications Series, 2023.
- 14 .Sheikh Hassan Aqa Nazari and. Ali Hashem Al-Baydani, The Effects of the Money Laundering Process, Al-Ijtihad and Renewal Magazine, Center for Contemporary Research in Lebanon - Beirut, Tenth Year, Issues (38-39), 2016.
- 15 .Balasim Jamil Khalaf, the phenomena of corruption and money laundering... their causes, risks, and role in financing terrorism in Iraq, and ways to address them. Journal of Accounting and Financial Studies - Volume Seven - Issue 19 - Chapter Two - 2012.
- 16 .Rabia Atallah Al-Saadi, The role of banks in confronting the phenomenon of money laundering, Ministry of Finance, Journal of Financial and Accounting Sciences, Special Issue of the Banking Sector Conference - Challenges of Reform and Development, Towards a Green Iraq for the Year, Volume (1 – 7), 2022
- 17 .Zainab Shalal Akkar and others, diagnosing the phenomenon of money laundering in Iraq, an analytical study for two years (2017 and 2018). Journal of the College of Administration and Economics/Administrative Studies, Volume 15, Issue 30, October 2021.
- 18 .Zainab Muhammad Ibrahim, Extremism: Its Types, Effects in Islamic Society, and Methods of Treating It, Journal of Islamic Studies and Academic Research, Issue No. 97, Faculty of Dar Al-Ulum, Cairo University, 2019.

- 19 .Sattar Jaber Khalawi, the auditor's responsibility in light of the phenomenon of money laundering, University of Baghdad, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume 2, Issue 8, 2009,
- 20 .Defaf Kamel Kazem, the drug phenomenon in Iraq and its impact on Iraqi national security. Journal of Law and Political Science, Volume 1-2, Issue 13.(2022) ,
- 21 .Abdul Razzaq Abdullah Saeed, Money Laundering Crime: Its Causes and Effects, Tikrit University, Al-Farahidi Adab Magazine | Volume (15) Issue (52) | January, 2023,
- 22 .D. Abdullah Ezzat Barakat, the phenomenon of money laundering and its economic and social effects at the global level. North African Economics Journal, Volume (3), Issue (4), 6/5/2006.
- 23 .Faisal Ghazi Faisal and Waddah Ayed Abd, The economic effects of the crime of money laundering on the Iraqi economy and ways to address it, Tikrit University / College of Administration and Economics / Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences / Volume (16) Issue (Special) Part 2) Fourth Scientific Conference: Economics Invisibility and Crisis Management), 2020,
- 24 .Karim Shati Al-Saraji, The phenomenon of religious extremism, a study of its causes and effects, Journal of the College of Jurisprudence, Issue 14, University of Kufa, 2011.
- 25 .Laila Ashour Al-Khazraji, The Money Laundering Phenomenon: A Contemporary Analytical Economic View, Al-Kout Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 1, Issue 6, 2012,
- 26 .Muhammad Abdul Karim Al-Momani and others, Money Laundering and its Economic Effects and Methods of Treatment in the Positive Economy and the Islamic Economy, Tikrit University - College of Administration and Economics / Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences / Volume - 4 / Issue - 44 / 2017.
27. Muhammad Nawther Firdausi and Rafid Ammi Tabor Al-Atwani, Treating the Crime of Money Laundering in Iraqi Law and International Attribution, Journal of the Babylon Center for Humanitarian Studies, Volume 13, Issue 3 (2023).